الأنباء
الاحد 22 مارس 2015

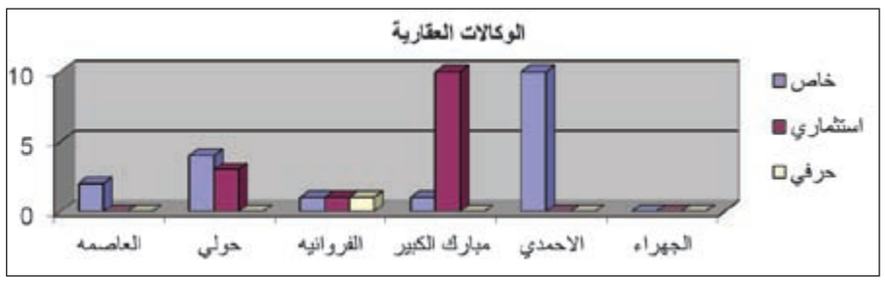

243 رخصة رئيسية لشركات الأشخاص

«التجارة» تصدر 12 ترخيصاً لفروع شركات مساهمة «عامة ومقفلة» خلال يناير

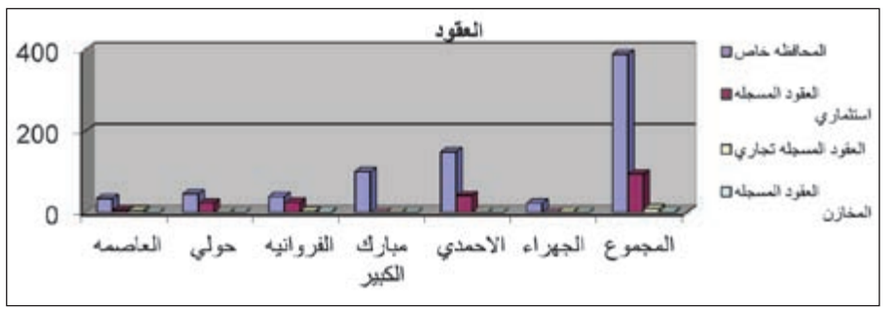

عاطف رمضان

بلغ إجمالي التراخيص التجارية التي أصدرتها وزارة التجارة والصناعة خلال شهر يناير 2015 في قطاع الشركات المساهمة 12 ترخيصا لأفرع الشركات العامة والمقفلة.

وحسب رصد لـ «الأنباء» لإحصائية الوزارة فإن الـ 12 ترخيصا، منها 7 رخص لأفرع الشركات المساهمة العامة التي تعمل في مجال «الهواتف، وأجهزة الاتصالات، والمطاعم، والخدمات المصرفية». أما الـ 5 رخص الأخرى فكانت لفروع الشركات المساهمة المقفلة والتي تعمل في مجال «أجهزة التبريد والتكييف، وعرض وبيع وشراء الأفلام السينمائية، والصيرفة».

شركات الأشخاص

وبلغ إجمالي عدد الرخص الرئيسية التي أصدرتها الوزارة لشركات الأشخاص خلال هذا الشهر 243 رخصة منها 171 رخصة لشركات ذات مسؤولية محدودة، و48 رخصة لشركات تضامنية و24 رخصة لشركات توصية بسيطة. وبلغ إجمالي أفرع الشركات الصادرة 173 رخصة.

التراخيص الفردية

بلغ عدد التراخيص التجارية الفردية التي وافقت الوزارة على إصدراها خلال يناير الماضي 407 تراخيص في أنشطة اقتصادية مختلفة منها 5 تراخيص في قطاع المهن الاستشارية،

الاستيراد والتصدير والوكيل بالعمولة الأكثر إقبالاً لتستحوذ على 7٪ من إجمالي الرخص الفردية

الإقبال على نشاطي «خياط ملابس السيدات» و«التجميل» يفوق «زينة السيارات»

407 رخص فردية منها 6٪ من نصيب المطاعم و5٪ للهواتف و3٪ لصالونات تجميل السيدات

بتصاعد ملحوظ قدر بحوالي 150٪، وذلك مقارنة مع يناير 2014.

وأصدرت الوزارة 18 ترخيصا في قطاع المعدات والآليات و21 ترخيصا في قطاع المقاولات بارتفاع ملحوظ قدر بـ 50٪ لكل منهما مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي.

وأصدرت الوزارة 25 ترخيصا في قطاع المنتجات الحيوانية والنباتية، وذلك بارتفاع 47٪ مقارنة مع يناير 2014، وأصدرت الوزارة 36 ترخيصا في قطاع المنسوجات والكماليات بانخفاض 48٪ مقارنة مع يناير 2014، و5 تراخيص في قطاع الإعلام والتسلية، بانخفاض 29٪ و50 ترخيصا في قطاع الحرف البسيطة بانخفاض 28٪ مقارنة مع يناير 2014.

10 تصنيفات

أما عن حجم التراخيص الصادرة حسب الأنشطة بقطاع التراخيص الفردية فقد تم تصنيف الـ 407 تراخيص خلال يناير 2015 الى أنشطة اقتصادية عديدة بلغت 10 تصنيفات، بجانب أنشطة أخرى تعذر تصنيفها لضآلة حجمها وكثرتها، أبرزها حظا كانت للتراخيص التجارية الفردية لنشاط «استيراد وتصدير ووكيل بالعمولة» بعدد 29 ترخيصا بنسبة 7٪. يليه نشاط «مطعم» بعدد 23 ترخيصا بنسبة 6٪، يليه نشاط«الهواتف» و«توصيل الطلبات الاستهلاكية» بنسبة تقدر لكل منهما 5٪، يليهم الترخيص التجاري لنشاط «إيجار واستئجار الأراضي والعقارات» بنسبة 4٪، يليهم التراخيص التجارية لأنشطة كل من الهدايا والكماليات وبيع وشراء الأراضي والعقارات وخياط ملابس للسيدات وصالون لتجميل السيدات بنسبة 3٪ لكل منهم، يليهم ترخيص نشاط أدوات زينة السيارات بنسبة 2٪ من إجمالي التراخيص وباقي التراخيص لأنشطة أخرى تعذر تصنيفها بلغت نسبتها 58٪ من إجمالي التراخيص.

التوزيع الجغرافي

أما عن حجم التراخيص الصادرة حسب التوزيع الجغرافي بالمحافظات فقط وزعت أعداد التراخيص خلال يناير 2015 وهي 407 تراخيص على العديد من المحافظات، تبوأت العاصمة المركز الأول بنسبة 33٪ من إجمالي التراخيص، تليها محافظتي حولي والفروانية، حيث حصدتها المركز الثاني بنسبة 21٪ من إجمالي التراخيص لكل منهما.

وجاءت الجهراء في المركز الثالث بنسبة 19٪ من جملة التراخيص وتأتي الأحمدي في المركز الرابع بنسبة 7٪ من جملة التراخيص.

للعام الثاني على التوالي وبحسب تصنيف مجلة "وورلد فاينانس" العالمية

«الدولي» يحصد «أفضل مصرف إسلامي في الكويت» لـ 2015

حصد بنك الكويت الدولي جائزة «أفضل مصرف إسلامي في الكويت» للعام 2015 بحسب تصنيف مجلة «وورلد فاينانس» المجلة العالمية الأكثر شهرة في لندن والمعنية بجميع شؤون المال والمصارف في المنطقة، مما يعد إنجازا يضاف إلى سجل «الدولي» المشرف والحافل بالتميز والريادة في عالم المصارف العربية الإسلامية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي ككل، وذلك للسنة الثانية على التوالي وضمن احتفالية جرت فعالياتها في المملكة المتحدة.

وتعليقا على الحدث، أعرب رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح عن بالغ سروره واعتزازه بالنشاط المتنامي للبنك مؤكدا: «إن هذه الجائزة المرموقة تعتبر امتدادا لسلسلة غير متناهية من النجاحات التي خطها «الدولي» بجهود مثمرة تحمل الكثير من الجد والتفاني يبذلها إداريوه وموظفوه على حد سواء بهدف إبقاء البنك في طليعة المصارف الإسلامية في الكويت والمنطقة، ويعزز هذه الجهود ولاء عملائنا وثقتهم بجودة الأداء المصرفي لمؤسستنا واعتبار «الدولي» الخيار الأمثل للباحثين عن تعامل مصرفي غاية في المهنية والجودة من ناحية مواكبة التغيرات الاقتصادية السريعة التي تمر بها المنطقة».

الشيخ محمد الجراح متسلما الجائزة

الجراح: نجاح أي مؤسسة مرهون بكفاءة موظفيها.. و«الدولي» يولي هذا الجانب أهمية نوعية

وتابع الجراح بالقول: «إن تسمية «الدولي» أفضل مصرف إسلامي في الكويت للمرة الثانية على التوالي من قبل المجلة الأكثر شهرة في سوق لندن للأوراق المالية توثق لمرحلة جديدة من الثبات والتفوق يعيشها البنك في ظل المنافسة المصرفية إقليميا وعالميا، وتزيدنا إصرارا على ابتكار وتطوير منتجات مصرفية عصرية تتوافق في مضامينها مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة وتطوير أدوات التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني لمواكبة التقدم التكنولوجي والمعلوماتي الحاصل والعمل الدؤوب على تحسين مستوى خدمة عملائنا الكرام على اختلاف شرائحهم بالاستناد إلى أعلى المعايير المعتمدة عالميا في هذا المجال، بالإضافة إلى توسيع رقعة فروعنا وبالتالي تعزيز تواجد «الدولي» في جميع مناطق الكويت».

وشدد الجراح على أن نجاح أي مؤسسة مرهون بكفاءة موظفيها لذا فإن «الدولي» يولي هذا الجانب أهمية نوعية، حيث يضم فريق عمله نخبة من الإداريين والموظفين الأكفاء الذين تجمعهم روح الفريق الواحد في جو يسوده الاحترام والمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص، كما يحرص «الدولي» على استقطاب كفاءات مهنية محلية وعالمية تشكل بخبراتها المتنوعة إضافة طيبة تثري عنصر الاحتراف الذي يميز أسرة «الدولي» مع اهتمام متواصل بتحفيز موظفيه وصقل مهاراتهم والارتقاء بقدراتهم المهنية حفاظا على مكانة «الدولي» الرائدة وأملا في المزيد من الديمومة والازدهار.

الجدير بالذكر أن بنك الكويت الدولي تمكن في فترة قياسية من ترسيخ تواجده في قطاع المصارف الإسلامية في الكويت والمنطقة من خلال باقة من الجوائز حصدها في مجال التميز والجودة في المنطقة العربية والمقدمة من مؤسسات متعددة وعالمية.

تقرير «الشال»

انسحاب الشركات المتعثرة من البورصة.. «ظاهرة صحية»

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أنه يدور جدل أحيانا حول انسحابات محتملة من الإدراج في السوق الكويتي، ويرى البعض، وهي وجهة نظر نقدرها، بأن تلك الانسحابات ظاهرة غير صحية، ولابد من العمل على إيقافها، وذلك صحيح لعدد قليل من الشركات، ولكن، لمعظمها، وقف الإدراج وتشجيع إيقافها الطوعي هو الإجراء الصحيح. وفي فقرات سابقة من تقاريرنا ذكرنا أن السوق الكويتي هو الأدنى سيولة مقارنة بأربع أسواق متوسطة أو كبيرة في الإقليم، فسيولته في عام 2014 كانت 54,8٪ من سيولة سوق أبوظبي، و39,6٪ من سيولة سوق قطر، و20,8٪ من سيولة سوق دبي، و3,8٪ من سيولة السوق السعودي. وذكرنا خاصية أخرى «تضعف من أثر السيولة على شحتها» ، وهي أن 96 شركة في السوق الكويتي أو نحو 50٪ من شركاته المدرجة، حازت على نحو 3,8٪ فقط من سيولة عام 2014.

وذكر التقرير ان السوق الكويتي، وهو الأضعف سيولة، فيه أعلى عدد من الشركات المدرجة، وذلك يعني أن البسط ـأي السيولةـ مقسوما على مقام أكبر ـوهو عدد الشركات المدرجةـ يعطي معدل أقل بكثير لنصيب كل شركة من تلك السيولة. ويتضح، أن معدل نصيب الشركة في سوق أبوظبي مثلا يعادل 4,8 اضعاف نصيب الشركة الكويتية، ويرتفع إلى 11,3 ضعفا و16 ضعفا و31,7 ضعفا للشركة الواحدة المدرجة في أسواق قطر ودبي والسعودية على التوالي.

وبينما يظل الحل الأمثل هو إقبال المتعاملين على السوق الكويتي، أي دعم سيولته، ولذلك متطلبات كثيرة أهملت منذ أزمة العالم المالية في عام 2008، يظل خفض المقام أو عدد الشركات حلا مساندا لأزمة السيولة. وخفض عدد الشركات المدرجة يحقق هدفين، الهدف الأول هو زيادة نصيب المتبقي منها من سيولة السوق، والثاني والأهم، هو أن الخفض سوف يطال الشركات المتعثرة والتي، إما لم يبذل جهد لإصلاح أوضاعها، أو أن أوضاعها غير قابلة للإصلاح. وتنقية السوق الكويتي من تلك النوعية من الشركات، يعمل بشكل غير مباشر على بناء الثقة في السوق، والثقة هي العنصر المؤثر في جذب السيولة إليه، ودون سيولة كافية، لا معنى للحديث عن تحويل الكويت إلى مركز مالي، لذلك قد يكون الانسحاب الطوعي لمعظم الشركات الراغبة فيه ظاهرة صحية.

انخفاض سيولة العقار في فبراير إلى 249,1 مليون دينار

ذكر تقرير الشال ان آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل ـإدارة التسجيل العقاري والتوثيقـ تشير إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، خلال فبراير 2015، مقارنة بسيولة يناير 2015، وذلك بسبب قصر شهر فبراير وبسبب كثرة العطلات فيه. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 249,1 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته ـ24,7٪ عن مثيلتها في يناير 2015، البالغة نحو 330,7 مليون دينار، بينما انخفضت بما نسبته ـ49,9٪ مقارنه في فبراير 2014. وتوزعت تداولات فبراير 2015 ما بين نحو 226,1 مليون دينار، عقودا، ونحو 23 مليون دينار، وكالات، في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 432 صفقة، توزعت ما بين 385 ، عقودا و47 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 156 صفقة وممثلة بنحو 36,1٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 98 صفقة وتمثل نحو 22,7٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد تداول بـ 16 صفقة ممثلة بنحو 3,7٪.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 129 مليون دينار منخفضة بنحو ـ15,6٪ مقارنة مع يناير 2015، عندما بلغت نحو 152,8 مليون دينار، وتمثل ما نسبته 51,8٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 46,2٪ في يناير 2015.

وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 171,1 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته ـ24,6٪ مقارنة بالمعدل. بينما انخفض عدد الصفقات لهذا النشاط الى 358 صفقة في فبراير 2015 مقارنة بـ 407 صفقات في يناير 2015، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 360,4 ألف دينار.

وذكر التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري انخفضت الى نحو 89,5 مليون دينار أي بانخفاض بنحو ـ32,4٪ مقارنة مع يناير 2015، حين بلغت نحو 132,5 مليون دينار، وانخفضت نسبته من جملة السيولة الى نحو 35,9٪ مقارنة بما نسبته 40,1٪ في يناير 2015. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 154,1 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته ـ41,9٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا. بينما انخفض عدد صفقاته الى 67 صفقة مقارنة بـ 108 صفقات في يناير 2015، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1,3 مليون دينار.

ارتفاع موجودات «برقان» بـ 8,3٪ لتبلغ 7,7 مليارات دينار

تناول تقرير الشال النتائج المالية لبنك برقان، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، حيث قال إن صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب، بلغ نحو 72,7 مليون دينار، وبارتفاع ملحوظ مقداره نحو 40,6 مليون دينار، أو ما يعادل 126,7٪، مقارنة مع نهاية عام 2013 البالغة نحو.132 مليون دينار. وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد أن البنك حقق صافي ربح لمساهمي البنك بلغ نحو 61,8 مليون دينار، مقارنة مع 20,1 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ نحو 41,7 مليون دينار، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 207,2٪، ويعزى معظم هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض قيمة المخصصات بنحو 29,5 مليون دينار.

وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية، بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 22,2 مليون دينار، أو بنسبة 8,7٪، وصولا إلى نحو 275,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 253,6 مليون دينار، مع نهاية عام 2013، وجاء، معظمه، من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، بنحو 20,1 مليون دينار، أي ما نسبته 12,2٪، وصولا إلى نحو 185,5 مليون دينار، مقارنة بنحو 165,4 مليون دينار. وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 596,7 مليون دينار، أو ما نسبته 8,3٪، لتبلغ نحو 7,751 مليارات دينار، مقابل نحو 7,155 مليارات دينار، في نهاية عام 2013. وزاد حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 10,9٪، إلى نحو 4,386 مليارات دينار (56,6٪ من إجمالي الموجودات)، بعد أن كان في نهاية عام 2013، نحو 3,955 مليارات دينار (55,3٪ من إجمالي الموجودات).

ارتفاع المحفظة التمويلية لـ «وربة» بنحو 78,1٪

أشار تقرير الشال إلى ان بنك وربة أعلن عن نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك ـبعد خصم الضرائب ـ بلغ نحو 115 ألف دينار، مقارنة بخسارة بلغت نحو 3,7 ملايين دينار، لعام 2013. أي إن البنك سجل ارتفاعا ملحوظا، في ربحيته بلغ نحو 3,8 ملايين دينار. ويعود الفضل في تحقيق البنك أرباحا صافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 8,2 ملايين دينار، وصولا إلى 18,5 مليون دينار، مقارنة مع 10,3 ملايين دينار، لعام 2013، وذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات إيداعات وتمويل بنحو 5,7 ملايين دينار، وصولا إلى نحو 13,9 مليون دينار، مقارنة مع نحو 8,2 ملايين دينار. وارتفع، أيضا، بند إيرادات الاستثمار بنحو 2,2 مليون دينار، وصولا إلى 4,1 ملايين دينار، مقارنة بنحو 1,9 مليون دينار.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ قدره 189,3 مليون دينار ونسبته 46,7٪، ليصل إلى نحو 594,8 مليون دينار، مقابل نحو 405,5 ملايين دينار، في نهاية عام 2013. إذ ارتفع بند «مدينو التمويل» بنحو 170,1 مليون دينار، أي نحو 78٪ وصولا إلى نحو 388,2 مليون دينار (65,3٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 218 مليون دينار (53,8٪ من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2013، حيث ارتفعت المحفظة التمويلية للبنك بنحو 78,1٪، وصولا إلى نحو 388,2 مليون دينار مقارنة بنحو 218 مليون دينار.

وارتفع، أيضا، بند إيداعات لدى البنوك بنحو 50 مليون دينار، أي بنحو 69٪، وصولا إلى 122,6 مليون دينار (20,6٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع 72,6 مليون دينار (17,9٪ من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2013، بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 12 مليون دينار وصولا إلى نحو 6,1 ملايين دينار (1٪ من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 18,1 مليون دينار (4,5٪ من إجمالي الأصول).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 188,1 مليون دينار، أي ما نسبته 59,7٪ لتصل إلى نحو 502,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 314,9 مليون دينار بنهاية عام 2013. حيث ارتفع بند حسابات المودعين بنحو 99,2 مليون دينار، أو ما نسبته 40,2٪ وصولا إلى نحو 346,1 مليون دينار (68,8٪ من إجمالي المطلوبات)، مقارنة مع 246,9 مليون دينار (78,4٪ من إجمالي المطلوبات).

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا واضحا، مع نهاية عام 2013، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين البنك (ROE) إلى نحو 0,1٪، مقارنة بخسارة بلغت نحو ـ4٪، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 0,1٪، مقارنة بخسارة بلغت نحو ـ3,7٪، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) حين بلغ نحو 0,02٪، مقارنة بخسارة بلغت نحو ـ1,8٪، أي إنها جميعا تحولت من السالب إلى الموجب وهو التطور الأهم. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 0,1 فلس مقابل خسارة بلغت نحو ـ3,7 فلوس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2,6 ضعف مقارنة بنحو 3,6 أضعاف.

«بلوبرينت» لـ «التجارة»: شركات تسويق عقاري تحتال وتخالف

حذر نائب رئيس مجلس الادارة في شركة بلوبرينت للاستشارات الاستثمارية العقارية م.مشعل الملحم من عدد من المخالفات الجسيمة التي قال إنها ترتكب في مختلف المعارض العقارية التي تشهدها الكويت بشكل مستمر، الامر الذي يتسبب في سلب أموال شريحة كبيرة من المواطنين بشكل بشع.

وقال الملحم في تصريح صحافي ان «بلوبرينت»، رفعت مؤخرا تقريرا إلى إدارة العقار بوزارة التجارة والصناعة رصدت فيه مجموعة كبيرة من المخالفات التي ترتكبها بعض شركات التسويق العقاري التي تشارك في المعارض العقارية في الكويت، وبأساليب ملتوية قد تنطلي على عدد من المواطنين الراغبين في تملك العقار البريطاني.

أساليب الغش

وبيّن الملحم أن أساليب الغش التي تتبعها بعض شركات التسويق العقاري كثيرة ومتنوعة منها على سبيل المثال تقديم الشركة معلومات خاطئة فيما يتعلق بالشؤون الضريبية والالتزامات المالية المستحقة على ملاك العقارات في بريطانيا، حيث تؤكد بعض شركات التسويق العقاري على عدم وجود ضريبة دخل على العقارات المستأجرة في بريطانيا، علما بأن هذا الامر غير صحيح على الإطلاق، ففي بريطانيا هناك 3 أنواع من الضرائب التي يجب على العميل أن يدفعها مادام بقي مالكا للعقار هناك.

معلومات التمويل

جانب آخر من جوانب التضليل التي أكد الملحم أن بعض الشركات تتبعها هو ما يتعلق بمعلومات التمويل العقاري التي يقدمها البعض بأسلوب خاطئ، من بينها أن تملك عقار في لندن يخول المالك الحصول على تمويل عقاري بنسبة 70٪ من بنك بريطاني، أو أن شراء سكن طلابي في بريطانيا يخول المشتري الحصول على قرض من البنوك المحلية هناك، ناهيك عن ضمان العوائد العالية الناتجة عن الاستئجار، والتي هي في حقيقة الامر ليست سوى قيمة إضافية تُحمّلها بعض الشركات للمستهلكين على سعر البيع، ومن ثم تقوم بدفع نسب ثابتة سنويا للعملاء على أنها جزء من العوائد الموعودة.

التضليل الجغرافي

ومن بين أساليب التضليل التي تتبعها بعض شركات التسويق العقاري يكشف الملحم عما وصفه بـ «التضليل الجغرافي»، فيقول إن بعض الشركات تقوم بتسويق عقار ما على أنه يقع في لندن أو في وسط لندن، في حين أن حقيقة الامر هي أن هذا العقار يقع في أطراف لندن وعلى مسافات بعيدة جدا.

ضمان إعادة الشراء

كذلك أكد الملحم أن بعض الشركات تقوم بإيهام العميل بأن الشركة المسوقة تضمن إعادة شراء العقار بعد فترة معينة، في حين أن العقود الحقيقية لهذه المشاريع تشير إلى أن المطور أو المسوق مخير وليس مجبرا على إعادة شراء العقار، لكن هذه البنود قد تكتب بصيغة قانونية تحتاج معها إلى شخص قانوني متخصص لكشفها، ناهيك عن رفض بعض تلك الشركات تسليم العقود للعملاء قبل دفع قيمة الحجز المقدم.

م.مشعل الملحم